

**تحليل هيكل مواقع البطالة في الأردن: العوامل
الديموغرافية والاقتصادية خلال الفترة (2015-2019)**

**م.م. جمال طارق محمد صبري
أ.م.د. فاضل جواد دهش
كلية النخبة الجامعة**

تحليل هيكلي لواقع البطالة في الأردن: العوامل الديموغرافية والاقتصادية
خلال الفترة (2015-2019)

Structural analysis of unemployment in Jordan:
demographic and economic factors during the
period (2015-2019)

Assistant teacher. Jamal Tariq Muhammd Sabry *

Assistant Prof. Dr. Fadhel Jawad Dahash
Al Nukhba University College

م.م. جمال طارق محمد صبري *

أ.م.د. فاضل جواد دهش
كلية النخبة الجامعة

تاريخ النشر: 2026/09/01

Received: 21/07/2025

تاريخ القبول: 2025/08/10

Accepted: 10/08/2025

تاريخ الاستلام: 2025/07/21

Published: 01/09/2026

المستخلص:

تعد البطالة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تعقيداً في المملكة الأردنية الهاشمية لما لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل هيكلي لواقع البطالة في الأردن خلال الفترة (2015-2019) من خلال دراسة خصائصها الديموغرافية (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، التوزيع الجغرافي) وربطها بالعوامل الاقتصادية ذات الصلة مثل النمو الاقتصادي ومخرجات التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مستنداً إلى بيانات رسمية صادرة من وزارة العمل ودائرة الإحصاءات العامة وغيرها من الجهات المختصة الوطنية. وقد أظهرت النتائج أن البطالة في الأردن تنقسم بطابع هيكلي، حيث ترتفع بشكل ملحوظ بين فئة الشباب والنساء، وحالة الشهادات الجامعية، كما تتركز في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء. وتبين أيضاً أن معدلات البطالة لم تستجب بشكل إيجابي للنمو الاقتصادي مما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد الأردني على خلق فرص عمل كافية ونوعية. وتوصل البحث إلى أن الأسباب الرئيسة لارتفاع البطالة يعود إلى اختلالات هيكلية في سوق العمل منها، ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، تركيز فرص العمل في المدن الكبرى، مزاحمة العمالة الوافدة، والعوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على مشاركة المرأة إضافة إلى التحديات المالية التي تواجه الدولة كارتفاع المديونية وضعف الاستثمار. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات من أبرزها: تطوير سياسات التعليم والتدريب المهني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، تشجيع القطاع الخاص على توليد فرص عمل جديدة، تعزيز مشاركة المرأة، وضبط سوق العمل من خلال تنظيم العمالة الوافدة وتوزيع الاستثمارات بشكل متوازن على مستوى المحافظات.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سوق العمل، الأردن، العوامل الهيكلية، التعليم، الشباب، النوع الاجتماعي.

Abstract:

Unemployment is one of the most complex economic and social challenges in the Hashemite Kingdom of Jordan, with its direct repercussions on social stability and economic development. This research aims to provide a structural analysis of the reality of unemployment in Jordan during the period (2015-2019) by examining its demographic characteristics (gender, age group, educational level, geographical distribution) and linking them to relevant economic factors such as economic growth, educational outcomes, and women's participation in the labor market. The research relied on a descriptive analytical approach, drawing on official data issued by the Ministry of Labor, the Department of Statistics, and other relevant national authorities. The results showed that unemployment in Jordan is characterized by a structural nature, as it is significantly higher among youth, women, and university graduates, and is concentrated in the governorates of the capital, Irbid, and Zarqa. It also revealed that unemployment rates have not responded

positively to economic growth, reflecting the weak ability of the Jordanian economy to create sufficient and quality job opportunities. The study concluded that the main reasons for high unemployment are structural imbalances in the labor market, including the poor alignment of educational outcomes with labor market needs, the concentration of job opportunities in major cities, the crowding out of expatriate workers, and social and cultural factors that affect women's participation. In addition, there are financial challenges facing the state, such as high debt and weak investment. The study concluded with a set of recommendations, most notably: developing education and vocational training policies in line with labor market requirements, encouraging the private sector to generate new job opportunities, enhancing women's participation, and regulating the labor market by regulating expatriate workers and distributing investments in a balanced manner across governorates.

Keywords: Unemployment, labor market, Jordan, structural factors, education, youth, gender.

المقدمة:

تشكل البطالة إحدى أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لما لها من تداعيات مباشرة على مؤشرات النمو والاستقرار والتنمية المستدامة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في أسواق العمل، ومن ضمنها المملكة الأردنية الهاشمية التي تشهد منذ سنوات تصاعداً مستمراً في معدلات البطالة لاسيما بين فئة الشباب، والنساء، وحملة الشهادات الجامعية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأردني قد شهد خلال الفترة (2015-2019) نمواً إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا النمو لم ينعكس على تحسن مؤشرات سوق العمل مما يدل على وجود ما يعرف بـ "النمو غير التوليدي للوظائف" وقد أسهمت مجموعة من العوامل الهيكلية والاقتصادية والديموغرافية في تعميق مشكلة البطالة منها ضعف مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، تركز فرص العمل في المدن الكبرى دون الأطراف، هيمنة العمالة الوافدة في عدد من القطاعات، وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية.

من هذا المنطلق سعى البحث إلى تحليل واقع البطالة في الأردن من منظور هيكلي يدمج بين البعد الديموغرافي والبعد الاقتصادي ويستند إلى بيانات كمية موثقة، بهدف الوقوف على الاتجاهات العامة للبطالة خلال الفترة المدروسة، وتشخيص أسبابها المتعددة، واقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات الكفيلة بالحد منها وتعزيز فرص التشغيل الوطني.

ويكتسب البحث أهميته من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا إلحاحاً في الاقتصاد الأردني، ويوفر إطاراً يمكن أن يساهم في دعم صانعي القرارات والجهات الحكومية والخاصة في رسم استراتيجيات فاعلة لمعالجة اختلالات سوق العمل وتحقيق تنمية شاملة وعادلة.

مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث بالارتفاع المستمر في معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة (2015-2019) خاصة بين فئة الشباب، والنساء، وحملة الشهادات الجامعية، على الرغم من تحقيق الاقتصاد معدلات نمو إيجابية. وتعكس هذه الظاهرة طابعاً هيكلياً في سوق العمل ناجماً عن اختلالات متعددة أبرزها: ضعف مواءمة التعليم لسوق العمل، تركز فرص العمل في المدن الكبرى، ومزاحمة العمالة الوافدة مما يستدعي دراسة معمقة لأسبابها وتوزيعها الديموغرافي والاقتصادي بهدف اقتراح حلول فاعلة لمعالجتها.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية قضية البطالة باعتبارها من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني لما لها من آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. كما تبرز أهمية الدراسة في تركيزها على التحليل الهيكلي للبطالة وفق متغيرات ديموغرافية واقتصادية، بما يساهم في فهم أعمق لجذور المشكلة، ويوفر قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في وضع سياسات تشغيلية فاعلة تستجيب لمتطلبات سوق العمل الأردني.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لواقع البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة (2015-2019) مع التركيز على الطابع الهيكلي لهذه الظاهرة وابعادها الاقتصادية والديموغرافية. ويتضمن ذلك:

1. تشخيص الاتجاهات العامة لمعدلات البطالة في الأردن خلال سنوات الدراسة وتحليل تطورها في ضوء مؤشرات النمو الاقتصادي.
2. تحليل توزيع البطالة بحسب المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، والموقع الجغرافي (المحافظات).
3. رصد العلاقة بين البطالة ومحددات سوق العمل، كضعف مواءمة التعليم، ومشاركة المرأة الاقتصادية، والعمالة الوافدة.
4. تحديد الأسباب الجوهرية لهيكلية البطالة وعدم استجابة سوق العمل للنمو الاقتصادي.
5. اقتراح مجموعة من السياسات والاستراتيجيات القابلة للتطبيق لمعالجة اختلالات سوق العمل والحد من البطالة بما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان البطالة في الأردن خلال الفترة (2015-2019) ذات طابع هيكلي وليست ناتجة عن عوامل اقتصادية دورية فقط بل تعود إلى اختلافات في سوق العمل تتعلق بعدم مواءمة التعليم، وتفاوت توزيع الفرص، وضعف مشاركة المرأة ومزاومة العمالة الوافدة مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة رغم النمو الاقتصادي.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ذلك من خلال جمع البيانات الاحصائية المتوفرة من الجهات الرسمية ودراساتها وتحليل نتائجها.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاردن.

الحدود الزمانية: حددت مدة البحث ما بين (2015-2019) في ضوء البيانات المتوفرة .

المحور الأول: الاطار النظري للبطالة**أولاً- مفهوم البطالة**

تعرف البطالة بأنها : الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الاجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بالإنتاج. (القرعان، محمد، 2013، 148)

وتم تعريفها أيضاً بأنها: تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الشمري، 2009، 289)

وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: كل قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. (الساعدي، 2024، 162)

نلاحظ من التعاريف اعلاه على ان الشخص العاطل عن العمل ينبغي ان تتوفر فيه الشروط الاتية: (احمد، 2010، 3)

- 1- ان يكون الشخص في سن العمل وقادراً على العمل.
- 2- ان تتوفر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد للعمل.
- 3- ان يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل اذا قام بالبحث بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة كالاعلان في الصحف أو تقديم طلب لدى الشركات واصحاب الاعمال وغيرها.
- 4- عدم وجود عمل ويعد هذا الشرط من أهم الشروط لاعتبار شخص ما متعطل عن العمل أم لا.

ثانياً- أنواع البطالة

تظهر البطالة بأنواع مختلفة تبعاً لاختلاف الاسباب المؤدية لظهورها ومن هذه الانواع نذكر ما يأتي:

- 1- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية أنها حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي الى اختلافات متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة. (زيدان ، عبد الحسين ، 2022، 10)
- 2- **البطالة البورية:** يتعرض النشاط الاقتصادي إلى مدد صعود وهبوط دورية وتكرارية تسمى الدورة الاقتصادية اذ ينتقل من مرحلة الراجح (التوسع) التي يتزايد فيها (الدخل والناجح والتوظيف) إلى أن يصل إلى نقطة الذروة ثم تحدث نقطة تحول ليتجه بعدها نحو الهبوط الدوري بجميع مكوناته السابقة فيدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش ليبدأ بالانتعاش نحو التوسع مرة أخرى وهكذا . وفي كل مرحلة يتعرض الطلب على العمالة الى تقلبات واضحة ففي مرحلة الكساد ينخفض الطلب على العمالة أما في مرحلة التوسع فيحدث العكس. (منصور، 2014، 32)

-3

البطالة الاحتكاكية: يحدث هذا النوع من البطالة بسببين هما: (الجناي، ياس، 2010، 53)

- أ- عند قيام العامل بتغيير مكان عمله والانتقال من عمل إلى آخر خلال مدة الانتقال يكون العامل في حالة بطالة فالكثير من العمال لاسيما اوقات الرخاء الاقتصادي يتركون محل عملهم لغرض الانتقال إلى مكان عمل افضل بحثاً عن اجور أعلى أو ظروف معيشية افضل وهذا قد يستغرق وقت يكون العامل في حالة بطالة مؤقتة خلال مدة الانتقال.

ب- التقدم التكنولوجي إذ تحل الآلة محل العامل مما يضطره إلى البحث عن عمل آخر أو أنه يحتاج إلى إعادة تأهيل وفي هذه الحالة يعاني العامل من البطالة الفنية.

- 4- **البطالة الموسمية:** وهي البطالة التي تحدث في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي كما يمكن أن تحدث في بعض الصناعات في الريف نتيجة

للظروف وللتغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك. (عيسى، 2018، 147)

- 5- **البطالة السافرة (الظاهرة):** هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب نوع البطالة وظروف

-6

الاقتصاد الوطني. (عامر، 2017، 11)

البطالة المقنعة : أي وجود افراد قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون بكامل طاقتهم .وتنشأ هذه الحالة عندما يتجاوز عدد العاملين الحاجة الفعلية للعمل وتظهر هذه الحالة في الدول النامية وفي القطاع الحكومي بشكل خاص. (محمد، 2025، 180)

7- البطالة الاجبارية: وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل اضطراري أي من غير ارادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم إن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل بمستوى الأجر السائد.

8- البطالة الاختيارية : هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حيناً يترك العمل الذي كان يعمل به اما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر اخر للدخل والاعاشة أو لأنه يبحث عن عمل افضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن. (زكي، 1998، 30)

ثالثاً- آثار البطالة

للبطالة آثارها الخطيرة على المجتمع والفرد على حد سواء مما جعلها محط اهتمام دائم سواء أكان هذا الاهتمام من قبل الدولة أو المؤسسات المعنية بالحد منها أو الافراد إذ تشكل الآثار الناتجة عنها أهم العوامل المحفزة لدراسة هذه الظاهرة، وفيما يأتي استعراض لأهم الآثار المختلفة الناتجة عن البطالة.

1. الآثار النفسية:

يوجد أثقل على الفرد من الشعور بالحاجة المادية والمعنوية من الآخرين لاسيما عندما يكون الفرد مسؤولاً عن اسرة وعليه تأمين حاجاتها. وتؤكد الاحصاءات أن هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان وتخلف أوضاعهم الصحية أو تأخرهم عن الزواج وانشاء الأسرة أو عجزهم عن تحمل مسؤولية اسرهم كما تفيد الاحصاءات العلمية أن البطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية كما لها آثارها على الصحة الجسدية. (رحم، 2013، 183)

1- تؤدي البطالة إلى فقدان الأمن الاقتصادي إذ يفقد العامل دخله الاساسي وربما الوحيد مما يعرضه واسرته للفقر والحرمان ولمدة طويلة من الزمن.

2- تؤدي البطالة الى خفض في مستويات الأجور الحقيقية وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل. (المحمدي، 2007، 130)

3- تعد البطالة هدر للطاقة الاقتصادية البشرية والتفريط في مورد عنصر العمل التي تنفق الدولة عليه مبالغ مالية مهمة لتعليمه وتكوينه وتأهيله.

4- ومن الآثار الاقتصادية للبطالة كذلك ان الفرد بعد تكملة دراسته وعدم وجود عمل يتناسب مع دراسته أو مؤهله الذي استغرق وقتاً طويلاً حتى ناله يكون أمام حالتين أما أن يبقى عاطلاً وأما أن يقبل عمل في أي مجال كلا الحالتين تؤدي الى عدم استفادة المجتمع من تعليمه أو تأهيله فضلاً عن قصور مهاراته التي أعد فعلاً لمزاولة نتيجة عدم استعمالها في تخصصه. (محمد، 2012، 5)

5- كما تؤدي البطالة إلى حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الضريبية المباشرة (ضرائب الدخل والارباح) التي كان من الممكن تحصيلها من العاطلين فيما لو كانوا يعملون. (العلواني، 2009، 107)

3. الآثار الاجتماعية:

1- الجريمة والانحراف: ان عدم حصول الشاب على فرصة عمل مناسبة والاجر المناسب للمعيشة أو لتحقيق الذات وبالتالي يلجأ الى الانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال .

2- التسول: ان التسول هو النتيجة الحتمية التي يمكن ان يصل اليها الشخص الذي يعاني من البطالة نتيجة لصعوبة الظروف التي تمر به قهراً وقسراً.

3- الشعور بعدم الانتماء وضعف الانتماء: وهو شعور الشاب بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنها لا تستطيع أن تحقق له أو توفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي الشاب إلى أي مجتمع آخر يستطيع أن يوفر له فرصة عمل.

4- الهجرة: بعض الشباب يجدون أن الهجرة إلى بلاد أخرى هي حل لمشكلة عدم الحصول على عمل وان العمل في بلد آخر هو الحل الأمثل. (رحم، 2013، 183-184)

5- التفكك الاسري: ويكون السبب الرئيس لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل وبالتالي تحدث كل هذه الأبعاد السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسة وهي البطالة.

المحور الثاني: تطور معدلات البطالة وحجم القوى العاملة في الأردن للمدة (2015-2019)

أولاً- معدلات البطالة في الأردن مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية والاجنبية لسنة 2018

يوضح الجدول (1) ان معدلات البطالة في الأردن تفوق بكثير معدلات البطالة في العديد من دول العالم ومنها الدول العربية إذ بلغ هذا المعدل سنة 2018 على سبيل المثال لا الحصر في المغرب (9,8%) وفي الامارات العربية المتحدة (2,6%) وفي مصر (10,2%) وفي فرنسا وإيطاليا (9,1%) و (10,6%) على التوالي في حين ان معدل البطالة في الاردن قد بلغ (18,6%) في سنة 2018 وهذا يعني إن معدل البطالة في الأردن هو ضعف البطالة في فرنسا وتسعة اضعاف البطالة في دولة الامارات العربية المتحدة.

جدول (1) معدل البطالة لعدد من الدول العربية والاجنبية سنة 2018

الدولة	معدل البطالة %
تونس	15,5
المغرب	9,8
مصر	10,2
السعودية	6,0
الامارات	2,6
فرنسا	9,1
إيطاليا	10,6

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، المؤشرات الاقتصادية، 2018، ص12.

ثانيا- تطور معدلات البطالة وتوزيعها في الأردن للمدة (2015-2018)

تطورت معدلات البطالة في الأردن بشكل متزايد ومطرد خلال مدة الدراسة (2015-2019) اذ يوضح الجدول (2) هذا الارتفاع المستمر في معدل البطالة حسب البيانات الرسمية ، إذ بلغت نسبة البطالة (13%) سنة 2015 و(15,3%) سنة 2016 وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى (209569) سنة 2015 إلى (253616) عاطل في سنة 2016. وفي سنة 2017 ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى (333347) عاطل وشكل ما نسبته (18,3%) من مجموع قوة العمل البالغ عددها (1817820) ثم استمر معدل البطالة بالارتفاع سنة 2018 ليبلغ (18,6%) وبلغ (19%) في سنة 2019.

جدول (2) تطور معدل البطالة السنوي في الاردن خلال المدة (2015-2019)

السنة	معدل البطالة %
2015	13,0
2016	15,3
2017	18,3
2018	18,6
2019	19,0

المصدر: وزارة العمل الأردنية ،وحدة دراسات سوق العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية، 2020، ص

يوضح الجدول (3) إن عدد العاطلين عن العمل قد بلغ (324282) عاطل من مجموع قوة العمل البالغة (1702187) عام 2015 وهذا يعني إن نسبة العاطلين عن العمل في الأردن بلغت (13%) من مجموع قوة العمل عام 2015 ارتفعت إلى (15%) من مجموع قوة العمل عام 2016 ثم وصلت إلى (19%) عام 2019 كما يتبين من الجدول (3) وهذه تعد نسبة مرتفعة من البطالة عالميا وعربيا والجدول (2) يوضح ذلك كما ورد.

جدول (3): قوة العمل الاردنية حسب المشاركة الاقتصادية (2015-2019)

السنة	عدد المشتغلين	عدد المتعطلين	مجموع قوة العمل
2015	1398030	209569	1607599
2016	1406640	253616	1660256
2017	1484473	333347	1817820
2018	1411265	322983	1734248
2019	1377905	324282	1702187

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة العمل الاردنية،، مؤشرات سوق العمل الوطنية، 2020

ثالثا- معدلات البطالة ونمو الاقتصاد الوطني في الأردن للمدة (2015-2019) على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي والذي ينبغي أن يزداد مع فرص العمل وانخفاض نسبة البطالة إلا أن ذلك النمو الاقتصادي قد اقترن بارتفاع معدلات البطالة كما اتضح من الجدول (2) وهذا يوضح عدم استجابة معدلات البطالة لنمو الاقتصاد الأردني كما موضح بالجدول (4) خلال المدة (2015-2019).

جدول (4) نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاردن 2015-2019 مليون دينار اردني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو %
2015	26637	-
2016	27445	3,0
2017	28903	5,3
2018	30482	5,5
2019	31597	3,6

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على غرفة تجارة عمان، تقييم الاداء الاقتصادي لسنوات (2015-2019).

رابعا: توزيع البطالة في الأردن للمدة (2015-2019)

1. توزيع البطالة حسب الجنس

يوضح الجدول (5) توزيع معدلات البطالة حسب الجنس للمدة 2015-2019 في الأردن إذ يلاحظ أن معدلات البطالة أعلى بالنسبة للإناث منها إلى الذكور إذ بلغت 22,5 % سنة 2015 وارتفعت إلى (27%) سنة 2019 للإناث مقابل 11% سنة 2015 و 17% سنة 2019 للذكور وهذا يوضح أن بطالة الإناث ضعف بطالة الذكور تقريبا في الأردن خلال مدة الدراسة وتشير هذه الفجوة في معدلات البطالة بين الجنسين إلى أن ما يتوفر من فرص عمل لا يتوزع توزيعا عادلا في ظل تفضيل ارباب العمل تشغيل الذكور عن الإناث. (المجلس الاعلى للسكان، 2014، 5)

جدول (5): معدلات البطالة حسب الجنس في الاردن (2015-2019)

الجنس/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ذكور	11	13,3	14,7	16,5	17
اناث	22,5	24,1	31,2	26,8	27

المصدر: مصدر الجدول رقم (1)، ص 18.

2. توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي

يبين الجدول (6) توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي ويتضح من بيانات هذا الجدول ما يلي:

1. أن معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة شهادة البكالوريوس فأعلى مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى وإن هذا المعدل قد استمر في الارتفاع خلال مدة الدراسة حيث ارتفع من 18,6 % سنة 2015 إلى 24,5 % سنة 2019.

2- تشير

بيانات الجدول لسنة 2019 أن 50,7 % من العاطلين عن العمل هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى. وتدل هذه المؤشرات إلى عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم واحتياجات ومتطلبات سوق العمل الأردني.

جدول (6): معدل البطالة حسب المستوى التعليمي % في الاردن (2015-2019)

المستوى العلمي/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
امي	7,0	6,6	16,1	17,4	16,9
أقل من ثانوي	11,1	13,8	16,4	16,9	17,4
ثانوي	8,2	9,4	12,6	11,2	12,8
دبلوم متوسط	12,6	13,4	17,7	16,7	13,4
بكالوريوس فأعلى	18,6	21,0	23,4	23,5	24,5

المصدر: مصدر الجدول رقم (1)، ص 19.

3. توزيع البطالة حسب الفئات العمرية

يوضح الجدول (7) معدلات البطالة حسب الفئات العمرية ويلاحظ منه أن أعلى معدل للبطالة يقع في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و 20-24 سنة إذ بلغ المعدل 32,1% و 30,5% على التوالي سنة 2015 وارتفع المعدل إلى 48,3% و 39,2% على التوالي سنة 2019، ويتضح من ذلك أن السمة الغالبة للعاطلين عن العمل في الأردن هو أن السواد الأعظم منهم هم من الشباب وهم جيل العمل والانتاج.

جدول (7): معدل البطالة حسب الفئات العمرية في الاردن % (2015-2019)

الفئة العمرية / السنة	2015	2016	2017	2018	2019
19-15	32,1	40	37,5	46,3	48,3
24-20	30,5	34,5	37,3	37,8	39,2
39-25	11,2	13,4	17,2	17,5	18,9
54-40	4,8	4,5	7,5	8,2	6,5
64-55	2	1,9	3,7	2,3	2,5
+65	2	1,5	0,8	0,2	1,5

المصدر: مصدر الجدول (1)، ص 19.

4. توزيع البطالة حسب المحافظات:

يبين الجدول (8) التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل خلال المدة 2015-2019 ويتضح منه إن أعلى معدل بطالة سجلت في محافظة عمان العاصمة حيث بلغ ذلك المعدل 32,1% سنة 2015 وارتفع إلى 37,5% سنة 2019 حيث تتميز محافظة العاصمة بكثافة سكانية عالية إذ شكل سكانها حوالي 42% من عدد سكان المملكة سنة 2019 (دائرة الإحصاءات العامة، 2019، 8)، وإن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على الوظائف المطلوبة للسكان في سن العمل ولعدم قدرة سوق العمل على استيعابهم بدوره سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في المحافظة. ويلاحظ من الجدول أيضا أن محافظتي إربد والزرقاء اللتان يشكل سكانها ما نسبته 18,5% و 14,3% تأنيان بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي في معدلات البطالة بعد محافظة العاصمة إذ بلغ معدل البطالة فيها 19,9% و 14,2% على التوالي سنة 2019.

جدول (8): التوزيع النسبي للعاطلين الاردنيين حسب المحافظة (%) 2015-2019

المحافظة/السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عمان	32,1	35,3	37,2	38,3	37,5
البلقاء	6,0	6,3	6,7	6,0	6,2
الزرقاء	13,5	12,4	12,7	14,5	14,2
مأدبا	2,9	2,4	3,3	3,0	2,7
إربد	21,8	21,8	18,8	17,6	19,9
المفرق	6,4	5,3	5,0	4,7	4,7
جرش	2,8	2,7	2,8	2,8	2,6
عجلون	2,7	2,8	2,5	2,6	2,6
الكرك	5,3	4,5	4,4	3,8	3,5
الطفيلة	2,1	1,8	2,4	2,1	1,9
معان	2,6	2,5	2,7	2,5	2,4
العقبة	1,8	2,2	1,5	2,1	1,9
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: مصدر الجدول رقم (1)، ص 20.

المحور الثالث: أسباب البطالة في الأردن وسبل المعالجة

أولاً- أسباب البطالة: هناك عدة أسباب للبطالة في المملكة الأردنية الهاشمية منها:

1. الحالة الوافدة:

يبلغ عدد المتعطلين في الأردن عن العمل نحو 323 ألف متعطّل أو ما يعادل 18,6% من القوى العاملة سنة 2018 وفي الوقت نفسه يعمل 352350 عامل وافد مرخصين رسمياً و 450 ألف عامل وافد غير مرخصين في المملكة بحسب الاحصاءات الرسمية وتشير هذه البيانات إلى مفارقة حرجية في سوق العمل الأردنية مفادها إن هناك طلباً حقيقياً على الأيدي العاملة لكن الوظائف الشاغرة تشغلها العمالة الوافدة أو ما تزال شاغرة. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد 2018، ص 821) وتمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة العربية الحاصلة على تصاريح عمل في سوق العمل الأردني إذ شكلت ما نسبته (54,1%) من اجمالي العمالة غير الأردنية كما شكلت العمالة السورية ما نسبته (8,5%) من اجمالي العمالة غير الأردنية (وزارة العمل الأردنية، التقرير السنوي، 2021، ص 25) مما أدى إلى رفع نسبة المتعطلين الأردنيين عن العمل.

2. عدم التوافق بين أماكن السكن حسب المحافظات وأماكن استحداث فرص العمل: إذ إن استحداث فرص العمل يتم في الغالب في المراكز الحضرية إذ يدفع اقتصاد التكتل معظم الاعمال لأن تتواجد هناك (وزارة العمل الأردنية، 2020، ص 16) وفي تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2018 حول التوزيع النسبي لفرص العمل المستحدثة بحسب المحافظات إن العاصمة الأردنية (عمان) التي تضم ما نسبته 38% من المتعطلين الأردنيين قد استأثرت بنحو 55% من اجمالي فرص العمل المستحدثة بين سنتي (2015-2016) وفي الوقت الذي تفوق فيه فرص العمل المستحدثة في عمان حصة العاصمة من اجمالي عدد المتعطلين فإن معظم المحافظات الاخرى لا تتناسب حصتها من اجمالي الفرص المستحدثة إذ استأثرت محافظة اربد بـ 11% من اجمالي الفرص المستحدثة بالرغم من انها تضم 17% من اجمالي عدد المتعطلين ونتيجة لعدم التطابق الجغرافي فقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل ملموس.

3. ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية:

رغم ارتفاع نسبة الاناث في المجتمع الاردني وتزايد أعداد الخريجات منهن وارتفاع مستوياتهم التعليمية إلا أن المؤشرات الخاصة بالمرأة العاملة في الاقتصاد الأردني ما تزال متواضعة إذ تعد نسب مساهمة المرأة في سوق العمل الأردني من النسب المتدنية على مستوى العالم (العساف، عابنة، 2016، ص 3). وتشير البيانات إلى أن ما يزيد على نصف اجمالي الأردنيين غير الناشطين اقتصادياً هن اناث (64,4% سنة 2019، الجدول (9) صنفن على إنهن ربات بيوت ، وقد أشارت العديد من الدراسات الى مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والتي ما زالت تؤثر سلباً على توظيف المرأة فمن ناحية ما زال الوضع الاجتماعي للنساء مرتبطاً في المقام الأول بكونهن زوجات وأمهات فضلاً عن استمرار القيود الثقافية التي تعرقل قدرتهن على التنقل لاسيما في المناطق الريفية وميل تلك القيود إلى حصر دور المرأة في وظائف معينة كمعلمة أو ممرضة فضلاً عن انعدام وجود وسائل النقل الكفوءة واللائقة وتدني مستويات الأجور وساعات العمل كل ذلك ساهم في الحد من التنقل إلى أماكن العمل. وتشير الاحصاءات إلى إن الزواج يشكل عقبة أمام دخول المرأة إلى سوق العمل ففي سنة 2014 وجد إن 13% فقط من اجمالي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج كن ناشطات اقتصادياً. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، ص 820) كما إن استمرار ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل احبط المرأة الاردنية ودفعها إلى الانسحاب من قوة العمل (المجلس الاعلى للسكان، 2014، ص 5) مما ضخم من نسبة البطالة في الأردن.

جدول (9) توزيع السكان غير النشيطين اقتصادياً في الاردن 2016-2019

الجنس/السنة	2016	2017	2018	2019
ذكور 1	957015	914168	1061358	1160057
اناث 2	1993868	1903975	1994008	2095747
المجموع 2+1=3	2950883	2818143	3055366	3255804
3:1%	32,4	32,4	34,7	35,6
3:2%	67,6	67,6	65,3	64,4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، نظام معلومات الموارد البشرية (مشروع المنار) للاعوام 2016-2019، ص 2.

4. ضعف مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل: يعد الخريجون من أهم مخرجات التعليم التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها ويكرز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الاساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين. ويقصد بالمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل : تزويد سوق العمل بخريجين أكفاء قابلين للتعليم الذاتي والمستمر ويمتلكون المعارف والمهارات التي تساعدهم على الاندماج في عملهم بالشكل الذي يتطلبه سوق العمل. (داغر وآخرون، 2016، ص 236) ويعاني الأردن من ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب لاحتياجات سوق العمل إذ يشير تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2018 الى انه ما مجموعه 288,190 طالباً وطالبة يجلسون على مقاعد الدراسة في الجامعات الاردنية وأكثر من 75% منهم يدرسون في تخصصات انسانية في

حين إن سوق العمل غالبا ما يحتاج إلى مهارات وكفايات مهنية واتجاهات صحية وقيم مهنية تتوفر لدى خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني. (المجلس الاقتصادي، 2019، 609).

- 5- عدم قبول بعض الأردنيين الباحثين لبعض فرص العمل المتاحة فلا يزال هناك اتجاهات مسلكية تجاه مفاهيم العمل وقيمه تتمثل بالأحجام عن العمل في بعض المهن بسبب طبيعتها أو مواقعها نتيجة ما يعرف بصطلاح (ثقافة العيب) أو بالرغبة في الاعمال الحكومية المكتسبة أو رفض العمل خارج حدود المدن (عليوات، 2006، 101) فيلاحظ انخفاض اقبال العالة الأردنية على العمل في مجال الفنادق والمطاعم على الرغم من انتشار برامج التدريب في مجال الطهي والخدمة الفندقية فضلا عن بعض المهن التي لا يقبلها المجتمع للمرأة. (العساف، 2016، 150)
6. النمو السكاني: إن الزيادة في النمو السكاني يؤدي إلى زيادة عرض العمل بمعنى زيادة الافراد في سن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه أي زيادة مستوى البطالة. (البشير وآخرون، 2016، 121) وبين الجدول (10) تزايد عدد السكان في الأردن من 9,5 مليون نسمة سنة 2015 إلى 10,3 مليون نسمة سنة 2018. والجدير بالذكر ان اغلب سكان الاردن هم من جيل الشباب إذ إن نسبة كبيرة منهم تحت سن الـ 14 عام وهذه الحقيقة تشير إلى إن الاقتصاد الأردني في المدة القادمة يجب ان يولد وظائف أكثر مما تم توليده في السابق أو حاليا وذلك على الأقل للحفاظ على معدلات البطالة الحالية وليس حتى تقليلها. (متمندى الاستراتيجيات الأردني، 2018، 4)

جدول (10) عدد سكان الاردن 2015-2018

السنة	عدد السكان (بالالف)
2015	9532
2016	9798
2017	10053
2018	10309

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة العمل الأردنية، وحدة دراسات سوق العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية، تشرين الثاني، 2020، ص 8

7. الازمات الإقليمية والعالمية: تأثر الاردن بأزمات عدة اقليمية وعالمية ساهمت في تباطؤ نموه الاقتصادي إذ ساد عدم الاستقرار والتوتر السياسي في المنطقة وتراجع الاوضاع الاقتصادية لدى الشركاء الاقتصاديين للأردن واغلاق الحدود مع شركاء رئيسيين في التجارة مع الاردن ولجوء أكثر من 1,3 مليون سوري إلى الأردن كل ذلك أثر بشكل سلبي على وتيرة النمو الاقتصادي في الأردن مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة في البلد. 8. ارتفاع عجز الموازنة العامة الاردنية اضافة إلى تداعيات العسر المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة قد أدت إلى تراجع الاتفاق الاستثماري الذي يعد من أهم أدوات السياسة المالية لتحفيز حركة النشاط الاقتصادي اضافة إلى ذلك اضطرت الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب القائمة بهدف رفع الإيرادات العامة الامر الذي أدى إلى تراجع الاستهلاك المحلي ثم تراجع حركة النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع التشغيل. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، 695)

- 9- ارتفاع حجم المديونية في الأردن إلى ما يزيد على 95% من الناتج المحلي الاجمالي قد أثر بشكل سلبي على جذب الاستثمارات الاجنبية وبالتالي عدم تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، 694) فقد انخفض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 2018 ليلعب 764,4 مليون دينار مقابل 1441,1 مليون دينار سنة 2017 (غرفة تجارة عمان، 2018، 14) ليلقي بظلاله على ارتفاع مستويات البطالة في الاقتصاد. ثانيا: الإجراءات المقترحة الكفيلة بمعالجة البطالة في الأردن:

في ضوء ما سبق بيانه يمكن تقديم رؤية معينة تتضمن المتطلبات الأساسية لمعالجة مشكلة البطالة في الأردن وهي كالآتي: ضرورة تخطيط التعليم وفقا لاحتياجات سوق العمل لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، والتوسع في التعليم والتدريب المهني لأعداد العمال المهرة والمهنيين التي يحتاجها سوق العمل الأردني، وضرورة الاهتمام بنوعية الاستثمارات وتقديم حوافز للاستثمارات التي تستحدث وظائف أكبر في ظل زيادة معدلات البطالة، وتفعيل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات الاختصاص يسوق العمل في صياغة الخطط والسياسات التي تساعد في استحداث التخصصات المطلوبة لسوق العمل، وضرورة دعم وتشجيع القطاع الخاص عن طريق اتباع سياسات تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات التي تستحدث فرص العمل للعمال الأردنيين وتشجيع الشركات المتوسطة والصغيرة لتمكينها من النمو، وزيادة المشاركة في سوق العمل من خلال برامج تهدف إلى زيادة مشاركة الاثاث في سوق العمل عن طريق إزالة العقبات وإيجاد بيئة عمل مناسبة لهن وتوسيع مشاركة الذكور عن طريق الانخراط في كافة القطاعات بما فيها المهنية وخلق فرص عمل

لذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على تحسين تدفق العمالة الأجنبية الوافدة لضمان إن تكمل العمالة الأردنية إلا أن تحل محلها، وأن يساهم المغتربين الأردنيين من رجال الأعمال في مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قائمة والتشبيك مع الأسواق الخارجية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

1. البطالة في الأردن خلال الفترة (2015-2019) كانت متزايدة ومزمنة، وتتمس بطابع هيكلي، حيث لم تستجب لمعدلات النمو الاقتصادي، مما يدل على ضعف قدرة الاقتصاد الأردني على توليد وظائف كافية ونوعية.
2. الفئات الأكثر تضرراً من البطالة هي الشباب، والنساء، وحملة الشهادات الجامعية، نتيجة ضعف سياسات التشغيل، ومحدودية مشاركة المرأة، وفجوة المواءمة بين التعليم وسوق العمل.
3. التوزيع الجغرافي للبطالة غير متوازن، حيث تتركز البطالة في محافظات العاصمة واريد والزرقاء، مقابل ضعف واضح في استحداث فرص العمل في باقي المحافظات، مما يعكس اختلالاً في توزيع التنمية.
4. العمالة الوافدة ساهمت في تقاوم معدلات البطالة، لاسيما في المهن ذات الأجور المنخفضة في ظل ضعف الاقبال المحلي وغياب الضوابط التنظيمية الكافية لسوق العمل.
5. البرامج والسياسات الحكومية لمعالجة البطالة اثبتت محدوديته، لكونها تفتقر إلى استراتيجيات هيكلية شاملة تربط بين التعليم، والاستثمار، والتشغيل، والتنمية المتوازنة جغرافياً.

ثانياً- التوصيات:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة البطالة الهيكلية تشمل إعادة هيكلة سياسات التشغيل، وتخفيض الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل، وربط اهداف النمو الاقتصادي بتوليد فرص عمل فعليه، وليس فقط بتحقيق مؤشرات رقمية.
2. تصميم برامج متخصصة تستهدف الشباب، والنساء، والخريجين عبر تعزيز التدريب المهني والريادة والتمويل الميسر، وتخفيض القطاع الخاص على استيعاب هذه الفئات، مع العمل على سد فجوة المهارات المطلوبة في سوق العمل.
3. إعادة توزيع الاستثمارات وفرص العمل على مستوى المحافظات، من خلال حوافز ضريبية وتشجيعية للمشاريع التي تنشأ في المناطق ذات البطالة المرتفعة لضمان تنمية متوازنة وتخفيف التركيز السكاني والوظيفي في العاصمة.
4. تنظيم سوق العمل وضبط العمالة الوافدة عبر الاحلال التدريجي للعمالة المحلية، وتقييد اصدار تصاريح العمل في المهن التي يقبل عليها الأردنيين، وتفعيل الرقابة على التشغيل غير المنظم.
5. تطوير سياسات التعليم والتشغيل ضمن إطار تنموي متكامل يتضمن مواءمة البرامج الجامعية مع حاجات السوق، وتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وربط تمويل التعليم العالي بمؤشرات قابلية التوظيف الفعلي للخريجين.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- احمد،مالك عبد الحسين، البطالة في العراق الاسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد3،2010.
- الجنابي،هيثم عبد القادر واسماء خضير ياس، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث،العدد8،2010.

- داغر، أزهار خضر واخليف الطراونة ومحمد أمين حامد القضاء، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الاردني لحاجة سوق العمل، مجلة دراسات العلوم التربوية، الجامعة الاردنية المجلد 43، ملحق 5، 2016.
- القرعان، محمد فادي وعبد الرحمن محمد، قياس اهم العوامل المؤثرة في معدلات البطالة في سورية، مجلة تنمية الريف، جامعة الموصل، العدد 113، 2013.
- دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني، 2019.
- رحيم، ميادة حسن، البطالة وسبل معالجتها في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الرابع، 2013.
- رحيمي عيسى، ظاهرة البطالة مفهومها أسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الجزائر، العدد صفر، 2018.
- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- زيدان، عباس سليم ونرجس علي عبد الحسين، البطالة واثارها على الجريمة، مجلة كلية الفقه، جامعة الكوفة، العدد التاسع، 2022.
- الساعدي، علي جبار، تحليل ظاهري الفقر والبطالة في العراق الأسباب والمعالجات، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد الثاني، المجلد الثالث، 2024.
- الشمري، خالد توفيق، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلية، دار وائل، عمان، 2009.
- عامر، رؤى اسامة احمد، مشكلة البطالة في مدينة طولكرم، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، 2017.
- العساف، غازي إبراهيم وعبد الله عباينة، أسباب تدني مشاركة المرأة في سوق العمل ومدى ادماج مفهوم النوع الاجتماعي، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، اذار، 2016.
- العلواني، مؤيد زيدان، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، 2009.
- عليوات، ابراهيم، البطالة واقعها أسبابها وآليات الحد منها، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد الأول، العدد صفر، 2006.
- غرفة تجارة عمان، تقييم اداء الاقتصاد الاردني، 2018.
- المجلس الاعلى للسكان الاردني، تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل، ملخص سياسات، 2014.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حالة البلاد، 2019.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، المؤشرات الاقتصادية، 2018.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني، تقرير حالة البلاد، 2018.
- محمد، عماد عاشور، الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالبطالة في الاقتصاد العراقي للفترة 2006-2023، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد الثاني، المجلد الرابع، 2025.
- محمد، غردي، البطالة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة الابداع، جامعة البليدة، الجزائر، العدد الثاني، 2012.
- المحمدي، احمد عباس عبد الله، البطالة في الدول العربية-الاسباب والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد 15، 2007.
- منتدى الاستراتيجيات الاردني، تحدي النمو والبطالة، حزيران، 2018.
- منصور، فاتن علي، البطالة واثارها على التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2014.
- وزارة العمل الاردنية، وحدة دراسات سوق العمل، مؤشرات سوق العمل الوطنية، تشرين الثاني، 2020.
- وزارة العمل الاردنية، الاستراتيجية للتشغيل 2011-2020.